

دروز 48 إلى أين؟

مقدمة

كشفت المواجهات العنيفة أواخر يونيو/حزيران الماضي بين الشرطة الإسرائيلية ومنتظاهرين من عدة بلدات عربية درزية وشركسية داخل الخط الأخضر أمام ديوان الحكومة الإسرائيلية بالقدس الغربية، والتي طالبت بحقوق بلدية وبتحسين أوضاع القرى الدرزية، عن ضرورة بيان تلك "العلاقة" بين إسرائيل وأبناء هذه الطائفة. فمن ناحية أكدت حدة المطالب أن إسرائيل كدولة يهودية لا تمنح مساواة لغير اليهود حتى لو خدموا في جيشها. ومن ناحية أخرى كشف خطاب الدروز أنهم يصرون على اشتقاق مطالبهم من خدمتهم العسكرية، وأنهم في صراعهم المطلبي يؤكدون على ما يفترض أن تمنحهم هذه الخدمة من امتيازات.

ومن هنا فإنهم يطالبون بحقوقهم كدروز خدموا في الجيش أو كجنود مسرحين وليس مثل بقية العرب، وينشأ انطباع خاطئ أن الصراع المطلبي لنيل الحقوق المدنية هو موقف وطني أو عربي، خاصة وأنه يترافق بتذمر من الخدمة العسكرية من جهة.

بيد أن التذمر غالبا ما يتم استخدامه لتثبيت إسرائيلية من يطالب بالمساواة، لأنه قام بما عليه من واجبات وطنية إسرائيلية. ولا شك أن الثقة بالنفس التي يبديها المتظاهرون في صدامهم مع الشرطة هي أشبه بمظاهرات المواطنين اليهود من حيث الشعارات واللغة واللهجة، كما أن الأعلام الوحيدة التي ترفع في المظاهرات هي علم إسرائيل والعلم المتعدد الألوان الذي يعتبره المتظاهرون علم طائفة، ويسمونه العلم الدرزي.

لقد أماطت تلك المظاهرات اللثام عن حقيقة "التعايش" بين إسرائيل والدروز، الذين طالما صورتهم -وربما تصورهم الآخرون- على أنهم جزء من مشروعها السياسي، بعيدا عن فضاء الحركة الوطنية الفلسطينية والأمة العربية والإسلامية.

لقد جاءت تلك المظاهرات بعيد الكشف عن مضمون نتائج دراسة أجرتها لجنة المبادرة الدرزية العربية مطلع مارس/آذار 2009، وتحديثت عن حالات فرار

كما جاءت أيضا في فترة تكررت فيها الصدمات بين الدروز وعرب آخرين يقيمون في قرى مختلطة في الجليل واستخدم فيها نفس السلاح الذي يستخدم أثناء الخدمة العسكرية في الأراضي المحتلة. هذه المرة في بلدة شفاعمرو الجليلية، وسبقها في الأعوام الماضية صدمات في قرى الرامة والمغار والبقية.

وفي استطلاع رأي أجراه مؤخرا المعهد العربي اليهودي في جامعة حيفا، عبر نحو 74% من الشباب الدروز عن تذمرهم من مستوى معيشتهم في ظل السياسة الإسرائيلية، وفي حين قال 64% منهم إن التجنيد الإجباري في الجيش "أمر سيئ" وطالبوا بإلغائه أو جعله اختياريا، اعتبر نحو 48% من المستطلعة آراؤهم أن العلاقة بين الدروز وإسرائيل "غير جيدة إطلاقا" أو "غير جيدة".

والحقيقة أن تكرار مثل هذه الاستطلاعات لم يغير من بقاء الخدمة العسكرية الإجبارية، وأن التذمر يتم في الإطار القائم. ولكن الأهم منها الخدمة العسكرية والأمنية المهنية الاختيارية، وهي العمود الفقري والمشغل الرئيس للدروز داخل الخط الأخضر. كما لم يغير التذمر في حقيقة أن الغالبية الساحقة جدا من الدروز تصوت للأحزاب الصهيونية في الكنيست، وحتى المتطرفة منها.

وعادة لا تجد هذه الأحزاب موطن قدم لها عند أقليات تصوت لأحزاب السلطة الإسرائيلية الحاكمة، من منطلقات مثل الخوف والمصلحة. فالخوف غير قائم في الحالة التي نذكرها، أما المصالح فباتت تعبيراتها السياسية عند الدروز تشبه إلى حد بعيد أشكال التعبير القائمة في الوسط اليهودي.

فلا يمكن لأي متابع أن يفهم كيف يحصل حزب ليبرمان اليميني الصهيوني المتطرف من الأصوات عند الدروز على ثلاثة أضعاف ما حصل عليه الحزب الوطني العربي الوحيد، وهو الحزب الذي استطاع أن يحدث اختراقا حقيقيا بين الدروز منذ عام 1948 بالتأكيد على الهوية العربية.

وسنحاول في هذه التغطية المختصرة التعريف بهذه الفرقة الدينية، والكشف عن توزيع معتنقيها داخل فلسطين 48، وعن أعدادهم، ورصد أبرز محطات

تعاونهم مع دولة إسرائيل، ثم مشاركتهم في الحياة الإسرائيلية سياسيا وأمنيا وعسكريا، ثم الكشف عن بعض ما قامت به إسرائيل لطمس الهوية العربية للدرزي وفصله عن محيطه الفلسطيني والعربي، إضافة لعلاقة الدرّوز مع المجموعات العربية الأخرى من مسلمين ومسيحيين، وعن بعض الشخصيات الدرزية المؤثرة.

أولا: تعريف الدرّوز

يصنف العلماء المسلمون الدرّوز ضمن الفرق الباطنية لإيمانهم بالتنقية، فهم يؤمنون بتناسخ الأرواح. والإنسان -بموجب هذه العقيدة- إذا مات فإن روحه تتقمص إنسانا آخر يولد بعد موت الأول، فإذا مات الثاني تقمصت روحه إنسانا ثالثا وهكذا.

وتؤمن الدرزية بسرية معتقداتها، فلا تنشرها بين الناس، ولا حتى بين الدرّوز من غير المتدينين، ولا يخاطب بها المرء إلا إذا بلغ سن الأربعين. ولا يقبلون أحدا بالانضمام إلى مذهبهم من جديد، ولا يسمحون لأحد بالخروج منه. ومن هنا فإن التبعية للطائفة كجماعة وعصبية هي أقوى من التبعية للمذهب ذاته، خاصة وأن الشاب يعتبر نفسه درزيا دون أن يعرف أسس عقيدته. وطبعاً يصح ذلك عن مذاهب أخرى. ما يميز الحالة الباطنية هنا أن الجهل أو عدم المعرفة بأسس الدين هو حالة مطلوبة مشرعة من الدين نفسه حتى جيل معين، في حين أن الولاء الطائفي يبقى مطلوباً. وهو أي الولاء الطائفي، يفسر الكثير من السلوكيات السياسية التي لا يفسرها المذهب، ولا يتحمل مسؤوليتها، إذ لا تفهم من فهم المذهب ذاته. ومن هنا فإن السياسيين غالباً ما يستغلون الولاء الطائفي لضمان ولاء الجمهور بغض النظر من وجود أو عدم وجود تبرير سياسي أو عقلي أو حتى ديني.

وتختلف المصادر بشأن ما إذا كان الدرّوز مسلمين أم لا، فبينما اعتبر البعض الدرزية مذهباً من المذاهب الإسلامية بالمفهوم العام، وهو ما يقول به العديد من مشايخ الدرزية نفسها، فإن أغلب المصادر الإسلامية والمراجع المتداولة تعتبرها ديانة مستقلة وخليطاً من عدة أديان وأفكار من بينها الإسلام والهندوسية وغيرها.

وكلمة الدروز مشتقة من اسم "نشتكين الدرزي" (بفتح الدال والراء المهملتين) الذي ترجع إليه الدعوة إلى المذهب، رغم أن الدروز أنفسهم -أو الموحدين أو بني معروف كما يطلقون على أنفسهم- يعتبرونه زنديقا ومحرفا لدعوة حمزة بن علي بن أحمد الزوزني الخراساني الذي أنشأ المذهب، والذي قيل إنه أعلن ألوهية أبي علي المنصور الفاطمي الملقب بالحاكم بأمر الله، وذلك سنة 408 للهجرة، أوائل القرن الـ11 الميلادي.

ويعتقد الباحثون أن "بني معروف" الشائعة بين الدروز ترجع إلى قبيلة عربية اعتنقت الدرزية في بدايات الدعوة إليها. وللدروز رسائل مقدسة تسمى رسائل الحكمة وعددها 111، ولهم كتاب مقدس يسمى "المنفرد بذاته" لحمزة بن علي، إضافة إلى "النقاط والدوائر" و"ميثاق ولي الزمان" و"النقض الخفي" و"عمدة العارفين في قصص النبيين والأمم السالفة" وهي كتب يكتنفها الغموض.

والدرزية -التي أخذت جل عقائدها وأفكارها الأولى من الإسماعيلية- نشأت في مصر، لكنها لم تلبث أن انتقلت إلى بلاد الشام وخاصة سوريا ولبنان وشمال فلسطين.

ثانيا: أعداد الدروز

بلغ عدد دروز 48، وفقا لدائرة الإحصاءات المركزية الإسرائيلية في إسرائيل بنهاية عام 2008 نحو 105 آلاف درزي، أي 8.3% من مجمل المواطنين العرب، أو فلسطيني 48، وهو ما يوازي نسبة المسيحيين (8.6%) بين العرب. ويمثلون نسبة 1.6% من عدد سكان إسرائيل البالغ 7.2 ملايين نسمة.

ويبلغ عدد من يحق لهم التصويت من الدروز اليوم نحو أربعين ألف فقط، نظرا لكونهم مجتمعا شبابيا، 50% منهم تقريبا دون سن الـ18 عاما، وفقا لدائرة الإحصاء المركزية بإسرائيل. ورغم ذلك يوجد حاليا في الكنيست الإسرائيلي خمسة نواب دروز (من 120 نائبا في البرلمان الإسرائيلي) أربعة منهم يتوزعون على الأحزاب الصهيونية، ونائب من التجمع الوطني الديمقراطي.

ثالثاً: مواطن الانتشار

يقطن الدروز 17 بلدة، منها سبع بلدات درزية بالكامل، بينما يعيش بقيتهم في عشر بلدات عربية مختلطة تتراوح نسبة العرب الدروز فيها ما بين 15-60%.

والبلدات الدرزية الخالصة هي: يركا، جولس، يانوح، كسرى، جت، بيت جن، ساجور وعين الأسد، وكافتها في منطقة الجليل.

وهناك بلدات أخرى مختلطة وهي: حرفيش، البقيعة، كفر سميع، المغار، أبو سنان، شفا عمرو، الرامة، (كلها في الجليل وفي القرى الثلاثة الأخيرة يشكل الدروز أقلية)، إضافة إلى عسفا ودالية الكرمل وهي بلدات تقع على جبل الكرمل ويشكل الدروز فيها أكثرية. ولكن يفرض على بعض القرى المختلطة مثل أبو سنان أن تكون عضوا في لجنة البلديات والمجالس المحلية الدرزية التي أقيمت بموازاة للجنة القطرية للمجالس المحلية العربية لتأطير القرى الدرزية وفصلها عن العربية عند التعامل مع مؤسسات الدولة الصهيونية.

رابعاً: محطات تاريخية

بدأت الاتصالات مبكراً بين نشطاء الحركة الصهيونية وقيادات الدروز.

1938- بدأ التعاون بين منظمة الهاغانا ونشطاء من الدروز، الذين وفروا لبعض عناصر الهاغانا مخيمات في جبل الكرمل. وفي تلك الفترة وقع معظم زعماء الدروز على البيان الذي يعلن أن موقف الطائفة الدرزية من النزاع اليهودي العربي هو موقف محايد.

1948- إسرائيل تنشئ وحدة متطوعين من "الأقليات" من الدروز والشركس والبدو، وكانت تتبع وزارة الخارجية لا وزارة الدفاع لغايات سياسية، ويؤكد حينها أحد موظفي الخارجية الإسرائيلية ويدعى شمعوني على أنه "علينا استخدام الدروز سكيناً بظهر وحدة العرب".

1956- إسرائيل تصدر قرارا يلزم الطائفة الدرزية والشركس بالخدمة الإجبارية في الجيش الإسرائيلي.
ورغم ما أثاره هذا القرار من نقاش وجدل داخل الطائفة بداية، فإن رؤساء بعض العائلات والزعامات التقليدية المدعومة من السلطات الإسرائيلية فرضت رأيها. ومن الجدير ذكره أن الرئاسة الروحية رفضت الخدمة الإلزامية بداية، ثم عادت وقبلت الأمر.

1957- تم الإعلان عن الدروز طائفة دينية مستقلة.

1958- تم تسهيل الحكم العسكري عن البلدات الدرزية، بخلاف القرى الإسلامية والمسيحية، التي لم يرفع عنها إلا في عام 1966.

1962- صادق الكنيست على قانون المحاكم الدرزية، وبدأ تسجيل الدروز ضمن الخانة المخصصة للقومية في بطاقات الهوية كدروز وليس كعرب، بخلاف السابق.

1964- أقيم المجلس الديني الدرزي الذي ترأسه الشيخ أمين طريف، وتم فصل المحاكم الدرزية عن سائر المحاكم الشرعية الإسلامية.

1965- مجموعة من الشباب الدروز الوطنيين -وعلى رأسهم الشاعر سميح القاسم ومحمد نفاع (أصبحا عضوين في الحزب الشيوعي الإسرائيلي)- تقيم رابطة الشباب الدروز الأحرار، لمواجهة سياسات التجنيد الإجباري للدروز.

1972- إقامة لجنة المبادرة الدرزية لمناهضة الخدمة العسكرية، كان ذلك بقيادة الشيخ فرهود فرهود رئيسا لها، والناشط عاصم الخطيب أمينا للسر. (وقد انضمت لاحقا إلى الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة التي أقامها الحزب الشيوعي الإسرائيلي، وأصبح الناشط جهاد سعد رئيسا لها).

1976- تشكيل جهاز تعليم خاص بالدروز.

2000- تأسيس "ميثاق المعروفيين الأحرار" بمبادرة ناشطين في التجمع الوطني الديمقراطي، ومنهم المحامي سعيد نفاع والدكتور عبد الله شاهين وحاتم حلبي وآخرون لرفض الخدمة العسكرية، ولتثبيت الهوية العربية للدروز.

خامسا: الحياة السياسية والعسكرية

نشط الدروز في أغلب مجالات الحياة في إسرائيل، مدعومين من طرف "الدولة" التي رأت فيهم شريكا ماليا يمكن التعويل عليه.

أ- الحياة السياسية

1- مرحلة القوائم:

منذ تأسيس إسرائيل عام 1948 انخرطت أوساط واسعة من دروز 48 في حياتها السياسية من خلال أحزاب وقوائم انتخابية تحمل أسماء عربية، لكنها كانت مدعومة من قبل حزب "مباي" الذي حكم إسرائيل عقب إعلانها عام 1948 من القرن الماضي. لم يكن الأمر في تلك المرحلة مميزا للدروز وحدهم، فقد أقام حزب العمل الحاكم في وقته (مباي) عدة قوائم عربية مرتبطة به ذات طابع طائفي، ولضمان تمثيل وجهاء اجتماعيين من مختلف الطوائف.

وفي عام 1951 دخل النائبان صالح حسين خنيفس، وجبر داهش معدي الكنيست الإسرائيلي ممثلين للدروز. وقد عرف خنيفس بعلاقاته بتنظيم الهاغانا وجهاز استخباراته (شاي) منذ أواخر الثلاثينات (على خلفية مقتل والده على يد الثوار) هذا بحسب موقع الكنيست الإلكتروني.

ودخل معدي الكنيست عن "القائمة الديمقراطية لعرب إسرائيل" وشغل نائبا لدورات برلمانية متتالية، وتبوأ منصب نائب وزير الاتصالات في السبعينات من القرن الماضي. وارتبطت هذه القوائم بمباي.

كما دخل الكنيست فيما بعد لبيب حسين أبو ركن، ممثلاً عن قائمة "المشاركة والأخوة" وكان لأبو ركن صلات قوية مع الهاغانا قبل النكبة، وعمل لتجنيد متطوعين دروز لصفوفها ومن ثم للوحدة الدرزية في الجيش الإسرائيلي.

2- مرحلة الأحزاب الصهيونية:

منذ أن ولت فترة القوائم العربية الدائرة في فلك حزب "مباي"، انخرط السياسيون الدروز في أحزاب صهيونية مختلفة كالليكود وحركة داش (اليمينيين)، وكان أول درزي في الكنيست في إطار الليكود أمل ناصر الدين الذي خدم لفترة طويلة في الجيش الإسرائيلي. ودخل في الفترة ذاتها عن حركة "داش" زيدان عطشي وشفيق أسعد، وتلاه عن الليكود النائب أسعد الأسعد، ومجلي وهبي وأيوب قراء، وعن حزب العمل صالح طريف الذي عين وزيراً في حكومة شارون.

وتفوق نسبة الدروز اليوم في الكنيست الحالي (الثامنة عشرة) نسبتهم الديمغرافية بأضعاف.

أما النواب الذين ينتمون للطائفة الدرزية في الكنيست الحالي فهم النائب أيوب القراء، نائباً عن حزب الليكود الحاكم، ومجلي وهبي (كاديفا-ليكود سابقاً)، حمد عمار (إسرائيل بيتنا-حزب ليبرمان) ينتمي قائد وحدة غولاني في الجيش الإسرائيلي حالياً لنفس العائلة.

إضافة لذلك، فهناك النائب سعيد نفاع ممثلاً عن حزب عربي هو التجمع الوطني الديمقراطي، فقد دخل الكنيست عام 2007 بعد استقالة رئيس التجمع د. عزمي بشارة منها.

وينشط بضع عشرات من الدروز في صفوف الحزب الشيوعي والجيبة الديمقراطية للسلام والمساواة الذي يترأس أمانته العامة الكاتب محمد نفاع (وهو نائب سابق في الكنيست) كما ينشط عدد أكبر قليلاً في إطار حزب التجمع الوطني الديمقراطي.

ب- المناصب العسكرية

لا تفصح المصادر العسكرية عن عدد الدروز في الجيش الإسرائيلي، سوى أن ثمة مجندا درزيا واحدا من كل أربعمئة مجند.

وتقدر مصادر أخرى عدد الدروز في الجيش الإسرائيلي بنحو 19 ألف بين مجند ومحترف في الجيش والأجهزة الأمنية، وحرس الحدود والشرطة ومصالحة السجون، حيث يعمل أكثر من نصف البالغين الذكور بعد الخدمة العسكرية. وهم يعملون بشكل خاص في ألوية المشاة المقاتلة موزعين على نقاط التماس مع العرب، وعلى الوحدات الخاصة مثل وحدات المستعربين (الدوذفان)، التي تعنى باغتيال واختطاف ناشطي جماعات المقاومة الفلسطينية. وحتى لو صح وجود عدد من الشباب المنتمين لطوائف أخرى في الخدمة الإلزامية تطوعا بأعداد قليلة، فإن هذا لا ينطبق على العمل في الجيش والأمن كمهنة منتشرة في المجتمع الدرزي حاليا (وفي بعض القرى البدوية الجليلية بدرجة أقل) بعد انتهاء مدة الخدمة الإلزامية. وهو أمر لا تخطئه العين ويكاد يشكل ثقافة سائدة فيه.

ووصل عدد كبير منهم نسبيا إلى رتب عالية في الجيش، ويعتبر أرفع ضابط درزي في الجيش الإسرائيلي هو الجنرال يوسف مثلب منسق شؤون الضفة الغربية وقطاع غزة في وزارة الأمن الإسرائيلية، وقد شغل منصب قائد الجبهة الداخلية، كما يشغل العقيد أسعد صبح منصب قائد كتيبة المشاة الدرزية في الجيش الإسرائيلي والتي تعرف باسم "حيريف" (السيف).

ويعمل العديد منهم في شرطة الحدود المعروفة بقمع الفلسطينيين والتي قادها قبل سنوات الجنرال الدرزي حسين فارس.

وبحسب الإحصاءات فإن 27% من معيلي الأسر الدرزية ينتسبون للجيش الإسرائيلي ويواصلون الخدمة العسكرية الدائمة في جهاز الأمن بعد انتهاء خدمتهم النظامية. وتزيد نسبة قتلى شباب الدروز في بعض البلدات الدرزية - دفاعا عن إسرائيل - على المعدل العام القطري، الأمر الذي يبرر تماهيهم مع إسرائيل واعتبارهم جزءا منها.

سادسا: طمس الهوية

سعت إسرائيل، منذ إنشائها عام 48 على أراضي فلسطين، إلى استمالة الدروز نحوها عبر إستراتيجية مثابرة تؤكد على أكذوبة أن الدروز هوية قومية (وإثنية) ودينية منفصلة عن العرب والمسلمين، وفي سبيل ذلك:

1- فرضت التجنيد الإجباري -إلى جانب سكانها اليهود- على المواطنين الدروز، بخلاف بقية العرب، المسلمين والمسيحيين.

2- فضلت الدروز، في التعامل اليومي لإدارتها المدنية والعسكرية، على بقية فلسطينيي 48 من مسلمين ومسيحيين، وذلك رغم ما انتهجته تجاههم من تمييز عنصري مقارنة بتعاملها مع السكان اليهود، ورغم ما صادرت من أراضيهم لصالح مستوطنات المهاجرين اليهود. فتجد نسبة أعلى من موظفي الدولة من أصل درزي مقارنة ببقية الطوائف. كما تجد مؤخرا معطى هامما وهو أن غالبية رؤساء لجان التخطيط والبناء في المناطق العربية هم من الدروز. وهي اللجان المسؤولة عن عمليات الترخيص والهدم. ولا شك بوجود مبدأ فرق تسد ضمن اعتبارات المؤسسة الحاكمة كاعتبار عند التعيين.

3- أقامت جهازا قضائيا دينيا للدروز منفصلا عن الجهاز القضائي للمسلمين، ومجلسا دينيا خاصا للدروز باعتبارهم ديانة مستقلة. وسحبت اعترافها بعيد الفطر عطلة رسمية لهم، معترفة لهم بعيد رسمي آخر هو "عيد النبي شعيب".

4- أقامت جهازا تعليميا درزيا منفصلا عن جهاز التعليم العربي في فلسطين 48، يؤكد على أن الدروز ليسوا عربا ولا فلسطينيين، بل "إسرائيليين" وكفى. وهذه النقطة تضاهي في أهميتها التجنيد الإلزامي، فوجود دائرة معارف خاصة بالدروز يعني أيضا تدريس منهاج درزي في التاريخ والثقافة مختلف عن منهاج المدارس العربية، ويدرس مثلا "تاريخا درزيا" منفصلا عن التاريخ العربي، كما يلقن فيها الشباب مبدأ وحدة المصير بين الدروز والدولة الصهيونية، ويتم تحضيرهم للخدمة العسكرية. وكلها أمور لم تبق دون أثر على الهوية القومية للأجيال الشابة.

5- ألزمت الطلاب الدروز بتلقي مناهج تربوية خاصة تؤكد على "العلاقة التاريخية الخاصة" بين الدروز وإسرائيل.

وإمعانا في اختلاق الهوية الدرزية المنفصلة، أقيم في جامعة حيفا عام 1975 "متحف درزي" حفظت فيه "الوثائق" التي تؤكد "رباط الدم" بين الدرزي واليهودي.

6- سعت إلى تلقينهم "الأدب الدرزي" و"التاريخ الدرزي"، بل "وصل الاستخفاف بوعي الدروز إلى درجة أن أعدوا لهم مناهج خاصة في العلوم والطبيعة، فتجد على الكتب المدرسية عناوين مثل "كيمياء للدروز" و"فيزياء للدروز"... إلخ" حسبما يسخر الصحفي العربي من أصول درزية هشام نفاع. وتفتح في إسرائيل مطاعم تسمى مطاعم درزية، وتعلن في اللوحات عن بيع خبز درزي... ولكنها أطعمة جليلية عربية فلسطينية ولبنانية وسورية ليس فيها أي مميز طائفي خاص بالدروز.

وقد استخدمت إسرائيل "نظريات" وفرضيات "علمية" حول أصول الدروز العرقية والانتروبولوجية، وهو نفس ما ذهب إليه يتسحاق بن تسفي، ثاني رئيس لإسرائيل في دراسته "القرى الدرزية في إسرائيل" حين ادعى أن الدروز ليسوا عربا، وأنهم "خليط من الفرس والأكراد وبعض العرب" وأنهم "كاليهود لا فصل لديهم بين القومية وبين الدين" لقد تم في إسرائيل وجامعاتها اختراع قومية درزية وقد تصدى لها العديد من الباحثين الوطنيين الدروز الأصل مثل الباحث قيس فرو من جامعة حيفا. وتعاون معها مثقفون آخرون من خريجي الجامعات الإسرائيلية وموظفون في وزارة المعارف الإسرائيلية، ولا حاجة لذكر الأسماء حاليا. ومنهم مثقفون ومحامون معروفون.

وتستخدم أيضا مقولة إن الدروز قومية منفصلة تشكل أقلية قومية في المنطقة في السياسة الخارجية عند التعامل مع الدروز في لبنان وسوريا حين تتاح الفرصة. ولكن وطنية الدروز في الجولان وانتماءهم لوطنهم سوريا وتراث الجبل العروبي من سلطان باشا الأطرش وحتى شكيب أرسلان، وانتماءاتهم للبعث والحزب السوري القومي وللناصرية وأحزاب اليسار أيضا أحبط هذه المحاولات. أما في حالة دروز لبنان فقد شهدت العلاقات مع إسرائيل مدا وجزرا تبعا للصراعات الداخلية القائمة. ولكن دروز لبنان حافظوا بالمجمل

على عروبتهم.

وبحسب العديد من الباحثين، فإن إسرائيل سعت من خلال تلك الخطوات إلى تفكيك المجموعة العربية داخل فلسطين 48 والحيلولة دون تبلورها كجزء من جماعة قومية عربية لها حقوق جماعية يكفلها القانون الدولي، وهي في سبيل ذلك:

ا- استغلت انتماء تلك المجموعة لطوائف متعددة لتعمق انقسامها بحيث تصبح كل طائفة أقلية ضمن أقلية.

ب- رسخت تبعية فلسطينيي 48 الاقتصادية في غياب مرافق إنتاجية، وضربت مصدر المعيشة الرئيسي للعرب (الزراعة) بمصادرة الأرض، ومنعت تطور أي صناعة أو مرافق إنتاجية أخرى في البلدات العربية.

ج- استمالت الزعماء والوجهاء والقادة التقليديين، وخاصة من الدروز، بدعمهم ماديا ومساعدتهم في تعزيز مكانتهم الاجتماعية عبر تنفيذ الخدمات بواسطةهم وتأسيس نظام الواسطة (مؤخرا عبر نواب الخدمات وغيرهم) في مناهضة واضحة وعلنية للسياسة والنضال السياسي، والتأكيد على دور ممثلي الجمهور العربي في التوسط له عند الوزارات وتقديم الخدمات للمواطن. لقد ورثت "نيابة الخدمات" مكانة "وجاهة الخدمات" لإنتاج نوع من الزبائنية السياسية، ولربط جمهور عربي بما يسمى بالخط المعتدل بالتوازي لضرب وملاحقة ما تسميه إسرائيل بالمتطرفين مثل الحركة الإسلامية الشمالية بقيادة الشيخ رائد صلاح، والتجمع الوطني الديمقراطي الذي يترأس قائمته البرلمانية حاليا الدكتور جمال زحالقة، ويترأس حزبه النائب السابق واصل طه. وفي الكثير من الحالات كان نواب مثل مجلي وهبي في رأس حربة التحريض ضد العرب، وخاصة ضد القيادات الوطنية غير الدرزية التي لها تأثير ما بين الدروز مثل النائب السابق د. عزمي بشارة. وجاهر وهبي مثل آخرين من نواب الدروز من أعضاء الأحزاب اليمينية الصهيونية يؤكد في خطباته في البرلمان بأنه ليس عربيا وأن الدروز ليسوا عربا، بل هم قومية قائمة بذاتها.

يقول المحامي أسامة حلبي، وهو محام رفض الخدمة العسكرية وسجن بسبب

هذا الرفض، في كتابه "الدروز في إسرائيل من طائفة إلى شعب" فإن الصهيونية بتوجهها الاستعماري اعتمدت "فرق تسد" وسعيا للوصول لهدفها بإيجاد "حليف" لها في حربها الإعلامية والفعلية ضد قوى التحرر في الشرق العربي اختارت الطائفة العربية الدرزية لتكون ذلك الحليف وتظهرها كقومية أو شعب قبل لنفسه العيش حليفا للصهيونية.

وبرغم أن العديد من سياسيي الدروز ورجال دينهم قد نشؤوا وعاشوا في هذه الأجواء وتعرضوا لما يشبه غسيل الدماغ، فإن العديد منهم حافظ على هويته العربية وعلى تواصل مع الحركة الوطنية، ومنهم كما سبق الشيخ فرهود فرهود وعاصم الخطيب، والشاعر العربي الفلسطيني البارز الدرزي الأصل سميح القاسم، وغيرهم. ولكن ما يثير القلق أن الأجيال المتواصلة ثقافيا واقتصاديا مع بقية العرب تخلي المكان لأجيال درست في مدارس درزية منفصلة، وخدمت في الجيش في المناطق المحتلة، وشاركت في الحروب الإسرائيلية وتعرضت حتى لغتها العربية للتشويه، وهذه الفئات أقل احتكاكا مع بقية العرب حتى اقتصاديا واجتماعيا. وفي بعض المناوشات المحلية في القرى العربية سهلت تعبئتهم طائفا إلى درجة التعامل مع الجيران في نفس البلد كأنهم أعداء، مستخدمين الإمكانيات التي يتيحها وجودهم في الجيش والشرطة. ويؤكد العديد من المحللين الذين قابلناهم على قلقهم إزاء هذا الوضع الذي لم يعد يحتمل إنكار الوقائع وتجميل واقع المجتمع الدرزي القائم في إسرائيل حاليا في أعين العرب. فمناهضة هذا المشروع الإسرائيلي ليست عملية تجميل للوضع القائم وإبراز فشل السياسة الإسرائيلية بوجود وطنيين عرب من أبناء الطائفة الدرزية، وإنما أيضا رؤية الواقع كما هو لأجل مواجهته وتغييره. فالمسألة ليست اتهامها مستدعي دفاعا يجمل الوضع، ولا بد من رؤية الوقائع كما هي. ووظيفة الوطنيين العرب من أصل درزي هي العمل في مجتمعهم لتغييره، وليس الاكتفاء بالدفاع عنه نحو الخارج لتجميل صورته.

سابعاً علاقات شائكة

شهدت علاقات الدروز مع المسلمين السنة في البلدان العربية توترا تاريخيا تعود جذوره لملايسات خروج الدروز عن "الجماعة" وتبلورهم كمذهب يتبنى معتقدات خاصة به لا يتواءم بعضها مع مبادئ الإسلام، كما أن علاقات

الدروز مع مسيحيي فلسطين شهدت هي الأخرى توترا شديدا اتخذ في أحيان كثيرة طابعا دمويا كما سنرى. وتلك نقطة استغلتها إسرائيل أبشع استغلال.

من ناحية أخرى استثمرت المخابرات الإسرائيلية هوية الدروز وثقافتهم العربية للاستعانة بخدمات عدد منهم في محاولات تجنيد عملاء لها من بين الفلسطينيين وفي الدول العربية.

في أواسط ثمانينيات القرن المنصرم شكا الأسرى الفلسطينيون بالسجون الإسرائيلية من أن عددا من الممرضين الدروز العاملين بالسجون يربطون استعدادهم لتقديم الخدمات الطبية للمرضى من الأسرى بموافقة هؤلاء على التعاون مع المخابرات الإسرائيلية ليتجسسوا على إخوانهم من قادة الأسرى.

يقول سليمان ناطور، الكاتب والأديب العربي من أصل درزي، وهو ذو توجهات عروبية، إن ذلك "يعود لكون الدروز أقلية هامشية اعتقد قادتها التقليديون أن هذا يتطلب منهم البحث عن جهة أجنبية تمنحهم الحماية من أجل البقاء".

فالدروز -بحسب ناطور- "طائفة مذهبية صغيرة تعيش في وسط إسلامي كبير لم يكن يرضى عن طقوسها وعاداتها الدينية، الأمر الذي تولد عنه احتكاكات، شعر الدروز على أثرها، بحاجة إلى من يدعمهم في مواجهة الأغلبية".

خلافات محلية تحولت إلى فتن طائفية

من أبرز محطات الخلافات المذهبية بين الدروز والطوائف الأخرى في العقود الأخيرة، والتي تكاد تنحصر مع المسيحيين، لأن القرى المختلطة تجمع بينهم وبني المسيحيين بنسب عالية في الجليل:

جولس 1981

نشبت شجار أثناء مباراة لكرة القدم بين فريق من قرية جولس الدرزية وفريق آخر من قرية كفر ياسيف ذات الأكثرية المسيحية قتل فيه أربعة شباب

، واستخدمت في الشجار أسلحة نارية وتعرضت منازل ومحال تجارية للحرق.

أبو سنان 2000

شهدت قرية أبو سنان في الجليل توترات عنيفة بين الدروز والمسلمين، وبين الدروز والمسيحيين في عام 2000 وتجددت عدة مرات في السنوات اللاحقة على خلفية المنافسة بشأن انتخاب السلطة المحلية في القرية. وبات إلقاء القنابل اليدوية على خلفية هذه التوترات ظاهرة شائعة حتى اليوم. ومع أن الدروز يشكلون فيها أقلية إلا أنه لا يترشح أحد لرئاسة المجلس المحلي سوى الدروز، ويتم فرض ذلك بالعنف والتخويف، كما أن البلدة عضو في لجنة القرى الدرزية، مع أنها ليست قرية درزية.

البقية 2003

نشبت شجار بين فتية دروز ومسيحيين في قرية البقية وأدى لاشتباكات واسعة هوجم فيها حي مخول المسيحي بالعصي والسكاكين وأطلقت فيه النيران على البيوت.

المغار 2005

شهدت قرية المغار في الجليل في فبراير/شباط 2005 شجارا واسعا بين الدروز والمسيحيين أصيب فيه سبعة شبان بجراح، وتخللته حرائق، ونجمت عنه خسائر باهظة خاصة في منازل المسيحيين وأملاكهم، التي تعرضت لعمليات تدمير وحرق. ونشبت الشجار بعدما أشيع عن دبلجة صورة لفتاة درزية عارية. وقد تم تهجير قسم كبير من المسيحيين، لم يعد عدد منهم إلى البلدة بعد.

وفي يناير/كانون الثاني 2009 ويونيو/حزيران من نفس السنة، شهدت نفس القرية شجارا مماثلا بين فتية من الطائفتين.

وكان مسيحيو القرية قد تعرضوا لهجمات من بعض الشبان الدروز عقب اغتيال الزعيم الدرزي اللبناني كمال جنبلاط في 16 مارس/آذار 1977، مفترضين أن منفذي الاغتيال مسيحيون.

2008 عيلبون

اندلعت المواجهات في تلك القرية الواقعة في الجليل بين دروز ومسيحيين في أبريل/نيسان 2008 أثناء مرور مسيرة ليلية للدروز إلى مقام النبي شعيب في حطين استخدمت فيه الأسلحة النارية ووقع عدد من المصابين.

شفاعمرو 2009

اندلع الشجار الذي أصيب فيه 21 شخصا وأدى لأضرار مادية جسيمة أواسط يونيو/حزيران 2009 بين مسيحيين ودروز.

وبدأت الاشتباكات إثر نشر مقطع فيديو على موقع يوتيوب يسخر من زعيم الدروز الراحل الموالي لإسرائيل أمين طريف.

ولا شك أن هنالك أيدي مخابراتية تختلق وتنتشر الإشاعات، وتلهب المشاعر. وطبعاً تنتشب شجارات شخصية ذات طابع محلي بين صبية من نفس الطائفة. وغالباً ما تكون الأسباب سخيفة وحتى مصنوعة. لكن الملفت هو سرعة تحول أي إشاعة لا أساس لها إلى دافع للتجند الطائفي والعنف ضد طائفة أخرى. كما يجدر ذكره هنا أن العنف عموماً في القرية العربية في الداخل يتزايد باستمرار. وكما يكتب د. عزمي بشارة في دراساته عن حالة العرب في الداخل أن بنية القرية العربية التي فقدت الاقتصاد الزراعي ولم ترافق فقدانه هجرة إلى المدينة (اليهودية) أخذت بالتحول من قرية إلى أحياء فقيرة مكتظة دون مدينة، وأن العنف المتزايد يميز أحياء الفقر وليس القرى، وأنه متراكم في حالة العرب نتيجة لعنف الدولة في نفي العرب كهوية ومجتمع، ولكنه يواجه نحو الداخل كمسرب له من مواجهة سياسة القهر القومي القائمة، وأنه يتخذ شكل عنف عشائري أحياناً على خلفية انتخابات مجالس محلية وغيرها. فالدولة تقوم بإشغال العرب في الداخل بالصراعات البلدية والمحلية التي تحيي الانتماءات التقليدية العشائرية والطائفية، كبديل عن الصراع على مصادر القوة الحقيقية في الدولة ومع الدولة ذاتها. (العرب في إسرائيل رؤية من الداخل، طبعة الثالثة منقحة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2009).

ثامناً: شخصيات درزية

صالح خنيفس

ولد في شفاعمرو عام 1919 وتوفي في 2002. دخل الكنيست في دورته الثانية عام 1951 عن كتلة التقدم والعمال التي دارت في فلك حزب مباني الحاكم سابقا.

عمل على تجنيد المتطوعين لمنظمة الهاغانا الإرهابية قبل النكبة، وعلى فرض الخدمة الإلزامية عليهم في صفوف الجيش الإسرائيلي لاحقا.

أيوب القرا

ولد في دالية الكرمل عام 1955، نائب وزير تطوير النقب والجليل في الحكومة الإسرائيلية الثانية والثلاثين برئاسة بنيامين نتنياهو. انتخب للكنيست في الدورة الخامسة عشرة عام 1999 عن حزب الليكود، وسبق أن شغل منصب نائب وزير الصناعة والتجارة ونائب رئيس الكنيست.

عارض خطة فك الارتباط عن غزة التي قادها أرييل شارون، وكان من أبرز المعارضين له، والآن يؤيد نتنياهو، وما زال يعبر عن مواقف سياسية يمينية.

مجلي وهبي

فر والده من الجيش السوري إلى إسرائيل، وولد هو في بيت جن عام 1954، وهو يحمل رتبة مقدم في جيش الاحتياط الإسرائيلي.

عضو الكنيست عن حزب كاديما. دخل الكنيست الـ16 عام 2003 وشغل منصب نائب وزيرة الخارجية في حكومة إيهود أولمرت (2006-2009). كما شغل عضوية لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، وعضو اللجنة البرلمانية "للتعايش العربي اليهودي".

انفصل عن الليكود ورافق أرييل شارون في تأسيس حزب كاديما عام 2005، وعرف بعلاقاته وعلاقات شقيقه (رئيس لجنة تنظيم وبناء حاليا) الوثيقة مع شارون، حيث انتدبه عدة مرات مندوبا شخصيا للقاء مسؤولين في دول عربية. كما أنه من أكثر النواب تحريضا ضد العرب، وتأكيدا على الهوية القومية المنفصلة للدروز.

صالح طريف

ولد في قرية جولس عام 1954، يخدم في جيش الاحتياط الإسرائيلي برتبة عقيد. دخل الكنيست الـ13 عن حزب العمل عام 1992، وعين نائبا لرئيسه، وفي العام 1995 عين نائبا لوزير الداخلية.

وفي الكنيست الـ15 شغل عضوية لجنة الخارجية والأمن ونائبا لرئيسها، كما عين -في تلك الفترة- وزيرا بلا حقيبة، وهو أول وزير غير يهودي في إسرائيل. (حسب التسمية الرسمية)

اضطر عام 2002 لتقديم استقالته عقب اتهامات له -أدين بسببها- بالفساد وتلقي الرشى.

قبل ذلك، ترأس مجلسا محليا في قرية جولس، وشغل رئاسة منتدى الرؤساء الدروز والشركس.

أسعد الأسعد

ولد في بيت جن عام 1944، أنهى خدمته العسكرية برتبة عقيد. دخل الكنيست في الدورة الـ13 (1992-1996) عن حزب الليكود وشغل عضوية لجان برلمانية اجتماعية مختلفة.

شارك في الوفد الإسرائيلي لمؤتمر السلام في مدريد، كما كان عضوا في البعثة الإسرائيلية للأمم المتحدة ومستشارا لرئيس الوزراء في ثمانينيات

القرن الماضي. كان من القلائل في حزب الليكود ممن لم يصوتوا ضد اتفاق أوسلو.

رئيس للحركة العربية الدرزية، ويعتبر أحد رموز القيادات العلمانية لدى الدروز والمناهضة لزعامة بيت طريف، صدرت عنه في السنوات الأخيرة مواقف تعتبر معتدلة بالمقاييس الإسرائيلية وناقدة للسياسات الإسرائيلية في قضية السلام مع العرب.

أمين طريف

الرئيس الروحي للدروز في فلسطين من 1928 حتى 1993، ورث الرئاسة الروحية عن والده الشيخ أبو سليمان محمد طريف.

ولد في قرية جولس عام 1898 ودرس في المرحلة الابتدائية في قرية الرامة قبل أن يلتحق بخلوات البياضة في حاصبيا- جنوب لبنان.

ويقال إنه خضع لرئاسته الروحية دروز سوريا ولبنان. فقد خلعوا عليه لقب "سيد الجزيرة". وينتشر هذا الادعاء بين الدروز في الداخل ولكن يصعب التأكد منه. وفي البداية عارض فرض الخدمة العسكرية ليتراجع عن ذلك ويوافق عليها لاحقا. وكانت له علاقات متميزة مع المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة وقادتها الذين دأبوا على زيارته في المناسبات المختلفة.

توفي عام 1993 عن 95 عاما، شاركت في جنازته شخصيات إسرائيلية عديدة منها رئيس الحكومة المغتال إسحق رابين.

سعيد نفاع

محام وكاتب من عرب 48. ولد في بيت جن عام 1953.

تخرج في كلية الحقوق بجامعة تل أبيب عام 1983 وعمل بالمحاماة.

قارع التجنيد الإجباري وسجن في سبيل ذلك أربع مرات. متزوج وله تسعة أبناء، أربعة منهم بلغوا سن التجنيد الإجباري فرفضوه ليسجنوا لفترات مختلفة انتزعوا بعدها حريتهم.

نشط نفاع في "لجنة المبادرة الدرزية" المعارضة للتجنيد، وكان محور أنشطتها بداية ثمانينيات القرن المنصرم، دعم إضرابات أهالي الجولان السوري في تلك الفترة، ومنع في تلك الفترة بأمر عسكري من دخول الجولان المحتل.

انضم عام 1999 للتجمع الوطني الديمقراطي بزعامة المفكر الفلسطيني البارز الدكتور عزمي بشارة، ويشغل منذ 2007 منصب نائب في البرلمان (الكنيست) عن التجمع.

أسس مع مجموعة من الشباب الوطنيين العرب الدروز "ميثاق المعروفيين الأحرار" المستنير بالفكر القومي والهادف إلى ترسيخ عروبة دروز فلسطين.

يكتب نفاع القصة القصيرة وله مجموعتان قصصيتان، وفي يوليو/تموز 2009 صدر له كتاب تاريخي عن الدروز والحركة الوطنية الفلسطينية قبل النكبة.

موفق طريف

ولد في جولس عام 1963، وهو الرئيس الديني للطائفة الدرزية منذ وفاة جده أمين طريف عام 1993، وذلك رغم ما أثاره ذلك التعيين من خلافات داخل الطائفة الدرزية في فلسطين 48 وصلت أروقة المحاكم.

جبر داهش معدي

ولد في يركا عام 1919 وتوفي في 2009. نشط في فترة الانتداب في صفوف الثوار الفلسطينيين قبل انقلابه وتحوله إلى الموقف المضاد المؤيد للعصابات اليهودية قبيل النكبة.

دخل الكنيست في الدورة الثانية عام 1951 وظل عضوا في البرلمان الإسرائيلي حتى الكنيست الـ19 ممثلا لقوائم عربية موالية للحكومة الإسرائيلية كالكتلة العربية الموحدة، والقائمة الديمقراطية لعرب إسرائيل.

شغل منصب نائب وزير الاتصالات في الفترة من 1971-1975. أدين ثلاثة من أولاده، وهم ضباط في الجيش الإسرائيلي، بقتل النائب حماد أبو ربيعة ممثل البدو، عام 1981، بعد رفض الأخير تنفيذ اتفاقية التناوب بينهما على مقعد الكنيست. ودخل البرلمان بعد أن قتل أبناؤه النائب أبو ربيعة.

سميح القاسم

شاعر وصحفي وسياسي فلسطيني بارز. ينتمي لعائلة من قرية الرامة الجليلية ويعيش فيها. ولد عام 1939 في مدينة الزرقاء شرق الأردن حيث كان يعمل والده ضمن قوة حدود شرق الأردن البريطانية في فترة الانتداب.

شارك في الفعاليات المناهضة للخدمة العسكرية المفروضة على الدروز، واعتقل عدة مرات ووضع قيد الإقامة الجبرية لنشاطه الثقافي والسياسي في صفوف الحزب الشيوعي الإسرائيلي.

عمل في التدريس لفترة وجيزة قبل أن ينضم إلى الصحافة محررا ورئيس تحرير لعدد من الصحف والمجلات في داخل الخط الأخضر، كصحفتي "الاتحاد" و"كل العرب" ومجلتي "الجديد" و"الغد" وأدار "المؤسسة الشعبية للفنون" في حيفا.

يتأسس اتحاد الكتاب العرب والاتحاد العام للكتاب العرب الفلسطينيين في إسرائيل منذ تأسيسهما. برز القاسم كأحد أعمدة أدب المقاومة في بداية مسيرته الشعرية، وهو من أبرز الشعراء العرب المعاصرين. وضع عشرات المؤلفات الشعرية والنثرية وترجمت للغات أجنبية كثيرة.

حاز على جوائز عديدة منها جائزة "البابطين" من الكويت، و"وسام القدس للثقافة" من الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، وجائزة "نجيب محفوظ" من مصر، وجائزة "الإبداع الفلسطينية".

فريق العمل:

إعداد / محمد غلام ، رانيا الزعبي ، وديع عوادة ،
التصميم الفني / فارس الخطيب
التدقيق / فراس نموس